كانت لهم هذه المرة الكفة الراجحة (معاريف ١٩٧٣/١١/٢٩) ، فلأول مرة تورد في وثيقة رسمية صادرة عن حزب العمل الاسرائيلي عبارة الكيان الفلسطيني ، بالرغم من أن سكرتير حزب العمل أهرون يادلين ، لا يعتبر ذلك اعترافا بالكيان الفلسطيني كما تفهمه منظمات المقاومة الفلسطينية ، بل هو **اقتراح على مؤسسات الحزب لاخذ موقف** من الكيان الفلسطيني . اذ جاء في الوثيقة أن الكيان الفلسطيني والاردن **يمكن** التعبير عنهما في دولة واحدة عربية تقع شرقي دولة اسرائيل(١٥) .

ورغم كل الاجتهادات المختلفة في أوساط حزب العمل والصحافة الاسرائيلية حول ما اذا كانت الوثيقة الجديدة تشكل تراجعا لمصلحة « الحمائم » بالتعبير السياسي ، أم أنها على العكس من ذلك ، فانها تظل باعتراف العديد من الاسرائيليين لم تكرس نهجا سياسيا جديدا للحزب بل تكرس بالفعل مختلف اتجاهات كتل الحزب لتبقى في النهاية قاسما مشتركا بين جميع الاتجاهات والمواقف المتصارعة . فسكرتير حزب العمل ، يادلين يقول بأن المبادىء (وثيقة الاربعة عشر بندا الاخيرة) الجديدة لم تأت لنفي او دعم وثيقة جاليلي وان هذا البرنامج يؤكد الاستنتاجات الاساسية التي تحتمها الظروف ونتائج حرب تشرين ، فهذه المبادىء لم تتطرق الى ما يسمى بالنظرية الشفهية ولم ترسم خرائط(١٦) . وقد جاءت تصريحات جولدا مائير في اختتام اجتماع اللجنة المركزية يوم ١٩٧٣/١٢/٦ لتؤكد ذلك حينما تحدثت عن وثيقة جاليلي بقولها : « ان الوثيقة لم تلق في سلة المهملات ، فاذا توفرت لدينا الاموال ، نستطيع ان نجلس ونقرر ما ينبغي تنفيذه من مخطط العمل الوارد في وثيقة جاليلي ، ولكن اذا كان الاشتراك بمؤتمر جنيف يتطلب الغاء هذه الوثيقة كشرط لتحقيق السلام فدعونا اذن نقترع (على الغائها)(١٧) . اما تعليق ارييه اليف ــ عضو حزب العمل واكثر الحمائم اعتدالا ــ على الوثيقة الجديدة ، فهو يؤكد صحة الاستنتاج بان برنامج حزب العمل الجديد جاء توفيقيا بين مختلف الاتجاهات المتصارعة داخل الحزب . اذ ان اليف الذي يقدم اقتراحا صريحا بالغاء وثيقة جاليلي يقول : « انه بعد جلسة اللجنة المركزية قبل ايام ، بدا ان ثمة مئة تفسير للاربعة عشرا بندا (الوثيقة الجديدة) ومنها تفسيرات متناقضة يراها الذين وضعوا نص الوثيقة ، فبعضهم يقول ان وثيقة جاليلي لا تزال قائمة (!)(١٨) .

ما الذي أسفرت عنه نقاشات حزب العمل

ان أهم النتائج السياسية التي اسفرت عنها نقاشات اللجنة المركزية لحزب العمل ، فيما يتصل بالنزاع العربي ــ الاسرائيلي ، هو البرنامج الانتخابي السياسي الذي سيتقدم على ضوء مرشحو الحزب الى انتخابات الكنيست القادمة ، والذي ستلتزم به الحكومة كمرشد لعملها السياسي ، في حال نجاح الحزب في الانتخابات ، خلال الاربعة اعوام القادمة . وفي هذا البرنامج يؤكد الحزب التزامه بعدم العودة الى حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ بل الى حدود يمكن الدفاع عنها ترتكز على حل اقليمي وسط ، كما يؤكد الحزب على وجوب المحافظة على الطابع اليهودي للدولة من اجل تحقيق اهدافها الصهيونية ومهماتها في هجرة واستيعاب يهود العالم . وينص الحزب في برنامجه الانتخابي السياسي على ضرورة ان تكون الصيغة التطبيقية للسلام تعني قيام علاقات طبيعية بين اسرائيل والدول العربية في مختلف الحقول السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية . وفيما يتعلق باتفاق السلام مع الاردن ينص البرنامج على وجوب قيام دولتين مستقلتين : اسرائيل وعاصمتها القدس الموحدة ، ودولة عربية الى الشرق منها تمكن للهوية الذاتية للفلسطينيين والاردنيين ان تعبر عن نفسها **بسلام** وعلاقات وجوار جيدة مع اسرائيل . والى جانب ذلك يرفض البرنامج قيام دولة عربية فلسطينية منفردة غرب نهر الاردن (في الضفة الغربية وقطاع غزة)(١٩) .